جريدة الوطن - ص. ٩ / 25/05/2009

رشح تركيا وإيران للصعود إلى واجهة الاقتصاد العالمي

أبو غزالة: «تأثير محدود» لـ«الأزمة» على المنطقة والنفط فوق الـ«١٠٠» دولار قبل نهاية «٢٠٠٩»

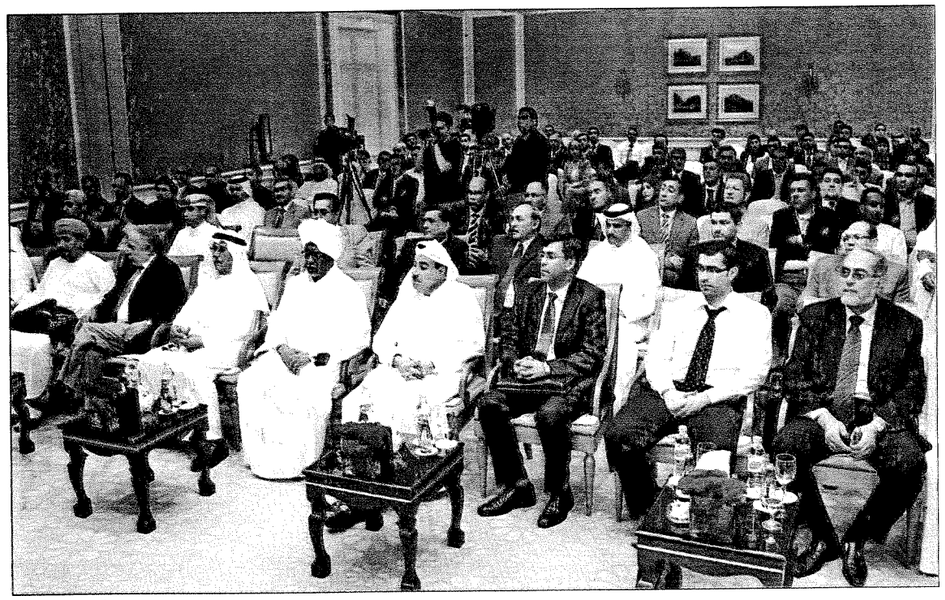

تصوير - أشرف البدراوي

كتب - هيثم حسام الدين

توقع الدكتور طلال أبو غزالة مؤسس ورئيس مجموعة طلال أبو غزالة الدولية أن يقفز سعر برميل النفط إلى ما فوق مائة دولار قبل نهاية العام الحالي، مؤكدا أن بلوغ برميل النفط هذا الحد مصلحة أميركية أكثر مما هي مصلحة للدول الخليجية.

ورجح أبو غزالة في محاضرة له ألقاها في ندوة «الأزمة الاقتصادية: الآثار.. الحلول محليا وخليجيا» التي أقامتها غرفة تجارة وصناعة قطر السبت أن تستمر الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالاقتصادات الغربية أساسا عشر سنوات قادمة على الأقل، معتبرا أن الاقتصاد الاسلامي في العمل الاقتصادي جيد وليس البديل.

كما توقع تعرض الغرب لا العالم العربي لأزمات اجتماعية جراء الأزمة الراهنة، وتطرق إلى أبعاد وخفايا وتداعيات الأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية بدأت تنخر اقتصادات الدول الغربية، ووصف تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية بما فيها اقتصادات الدول الخليجية بـ«المحدود» لعدم وجود ارتباط مباشر لهذه الاقتصادات عموما بالنظام المالي الأميركي.

وردا على سؤال حول ان الدول العربية والاسلامية خاصة منها الواقعة في ما يعرف بالشرق الأوسط ستكون الأسرع تعرضا إلى اضطرابات اجتماعية بسبب الأزمة الراهنة، أوضح أبو غزالة أن كل الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الغربية تتحدث عن أن هذه الأزمات الاجتماعية تحدث في الغرب فقط وليس في المجتمعات العربية والاسلامية، وقال إن تركيبة هذه المجتمعات مختلفة عن الغرب، مؤكدا ان المنطقة العربية لن تعاني اجتماعيا الا بدرجات بسيطة في حال اتخذت حكومات المنطقة الاجراءات الحمائية اللازمة لصون اقتصاداتها مثلما تفعل الدول الغربية منذ ثلاثين عاما.

ورشح تركيا وإيران لتكونا من بين «النمور» التي ستصعد إلى واجهة الاقتصاد العالمي مستقبلا مثلما رشح تنامي قوة دول مثل روسيا والهند والبرازيل وكوريا فضلا عن الصين التي قال انها ستصبح القوة الاقتصادية العالمية الأولى بحلول ٢٠٢٥ وفقا لتقديرات غربية، وقال أيضا في هذا الصدد ان اقتصادات عربية ستنمو في خضم هذه الأزمة التي قال ان ظاهرها نقمة ولكن باطنها بالنسبة إلى الدول العربية نعمة.

وقال إن تأثير الأزمة على صعيد الدول العربية هامشي، ولا داعي للقلق على أي اقتصاد عربي من هذه الأزمة خاصة اذا عملت بالحل الذي اقترحه وهو اتخاذ اجراءات حمائية على أن يكون ذلك لكل قطاع على حدة، وأكد أن مصلحة أميركا ودول غربية أخرى تكمن في ارتفاع سعر النفط بالضرائب التي تجنيها هذه الدول والتي تفوق عائدات دول الخليج العربية على سبيل المثال، مضيفا أن الولايات المتحدة تريد المنطقة مزدهرة لأنها تستفيد من فوائض الاستثمار.

ودعا أبو غزالة إلى عدم القلق مما قال انه تحول تاريخي تحدثه الأزمة المالية التي هزت الولايات المتحدة العام الماضي، ومنها انتقلت إلى دول لها أنظمة مالية مماثلة للنظام المالي الأميركي، وفي سياق حديثه عن المعالجات التي طرحت لمكافحة الأزمة، أشار إلى القرارات التي اتخذتها مجموعة العشرين في قمتي واشنطن العام الماضي وقمة لندن هذا العام.

وقال ان تلك القرارات التي قدمت على أنها وصفة لمواجهة الأزمة المالية ولتنشيط الاقتصاد العالمي كانت مليئة بالتمنيات والتوصيات ولم يكن منها ما هو قابل للتطبيق عدا زيادة موارد صندوق النقد الدولي، وبعد أن أفاض في الحديث عن مسببات الأزمة المالية لعوامل كثيرة منها ما هو تشريعي كغياب الرقابة على النظام المالي في الولايات المتحدة وما هو ذو طابع أخلاقي كالجشع دحض أبو غزالة التقديرات التي تقول ان الاقتصاد العالمي على وشك أن يستعيد عافيته، وتوقع في هذا الاطار أن تصيب تداعيات الأزمة قطاعات أخرى مثل النقل بكل أنواعه بعد أن كان قطاع السيارات من أول القطاعات المتضررة ليس من أزمة تصنيع وانما من أزمة مالية.

ونفى أبو غزالة وجود صلة بين أسعار النفط وبين العرض والطلب، مشيرا إلى أن المضاربات التي تقوم بها حفنة من الشركات الاحتكارية هي التي تحدد ارتفاع سعر النفط أو هبوطه، وردا على سؤال عما اذا كان الاقتصاد الاسلامي هو البديل للنظام الاقتصادي المعمول به في الغرب وفي معظم أنحاء العالم، أجاب مؤسس ورئيس مجموعة طلال أبو غزالة بالنفي، وقال ان نمط المعاملات الاسلامية أثبت سلامته وجدواه وهو يصلح لنشاطات اقتصادية كثيرة، لكن لا يمكن أن يحل بشكل كامل مكان ما هو قائم حاليا.

الادارة الجيدة تخفض الإنفاق بنسبة تتراوح بين «٣٠٪» و«٥٠٪»